حجما وفاعلية عما كان عليه في العامين ١٩٦٧/٦٨ و١٩٦٨/٦٩ . فالجبهة الغربية قابلة للاشتعال من جديد اذا توصل الرئيس السادات ومعاونوه للاقتناع النهائي بعدم جدوى الاستمرار بوقف اطلاق النار في وجه التصلب الاسرائيلي والمطاطية الامريكية ، والمقاومة الفلسطينية قادرة على تصعيد عملياتها اذا توصل الملك حسين ومعاونوه لنفس الاقتناع النهائي واذا وجدت صيغة تستطيع المقاومة من ضمنها استعادة النشاط منطلقة من الارض الاردنية وظهرها في أمان،واذا قامت قيادة حركة المقاومة بدرس اختبارها الميداني واستخراج العبر منه ، وقامت باعادة تنظيمها لبناها وتدريبها لقواتها لمواجهة الوضع الدفاعي الذي طورته اسرائيل منذ ١٩٦٧ في وجه الفدائيين ولتنويع عملياتها توخيا لرفع فاعليتها . وانني أعتقد ان القيادات العربية السياسية والعسكرية المرشحة قواتها لان تنشط في النطاق الاستنزافي مدعوة الى درس موضوع الاستنزاف من حيث حقيقته وفاعليته في الماضي ، وشروط نجاحه في المستقبل ، والى التبصر بنتائج منطق الاستنزاف اذا اريد له حقا ان يكون فاعلا ومؤثرا . واخيرا فان الواجب العلمي يدعو ايضا الى درس مدى الاستنزاف الذي عاناه العرب نتيجة رد الفعل الاسرائيلي لعمليتي الاستنزاف اللتين عمدت اليهما الجمهورية العربية المتحدة وحركة المقاومة الفلسطينية ، لانه لا يمكن تقييم حصيلة العمليتين دون ان نأخذ بالاعتبار الجانب الآخر اي العربي من « كشف الحساب » — هذا مع العلم ان محور اهتمامنا سيظل اثر الاستنزاف على اسرائيل .

الاستنزاف في الجانب الاسرائيلي

أولا : الناحية الاقتصادية والبشرية :

في منطلق بحث الآثار الاقتصادية المحض للاستنزاف ينبغي ان نشدد على أمرين يجب ان يظلا ماثلين للاذهان : ١ — ان المحلل الاقتصادي العربي عليه ان يخرج من منهجية التحليل التقليدي الضيق وعن القيم المألوفة عندما يبحث في العوامل والقيم التي تحرك التصرف الاقتصادي وتوجه المقررات الاقتصادية في اسرائيل . ففي القضايا التي تتعلق بمصير الدولة والمجتمع الاسرائيليين تخضع الغايات والاهداف الاقتصادية للغايات والاهداف المصيرية . ومع ان كل موقف او قرار اقتصادي يظل خاضعا لحساب الكلفة والمردود (او لحساب فاعلية الكلفة Cost - effectiveness) الا ان ما يقرر بالنهاية بين عدة بدائل ممكنة هو مصلحة الدولة والمجتمع . هذا ما يفسر قيام الكثير من المستوطنات والمصانع في اسرائيل ، او بناء الطرق او شبكات الري التي لا يبررها الحساب الاقتصادي وحده — ذلك انها تجد تبريرها على صعيد عسكري او سياسي او اعلامي ، اي على صعيد مصلحة الدولة والمجتمع . وبالتالي فان اعتبارات الدولة لا الاعتبارات الاقتصادية المحض هي التي تقرر في اسرائيل حجم الموارد التي ينتجها المجتمع والتي يستقدمها ، ونمط توزيع الموارد المتاحة ، والاولويات في استخدامات الموارد . ٢ — ان المؤشرات الواجب تعيينها وتفحصها في سبيل قياس مدى الاستنزاف الاقتصادي الناجم عن الصراع بين العرب واسرائيل تشمل في الواقع عددا كبيرا من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية — كما أشرت قبلا . على انني في المجال الحالي لن اتعرض الا لعدد محدود من المؤشرات التي تتأثر مباشرة — وتؤثر مباشرة — في تقييم حقيقة الاستنزاف ومدى قدرة المجتمع على تحمله . هذه المؤشرات المختارة هي : أ) حجم السكان ونموه ، ب) جملة الموارد المتاحة ومصادرها ، ج) العبء العسكري وتمويله . هذا وانني الحق ثلاثة جداول بالمقال غرضها وضع البحث في سياقه الزمني الواسع الممتد منذ قيام الدولة ولنهاية ١٩٧٠ . وسيقدم الجدول (١) تطور نمو السكان بعامليه: الهجرة الصافية والنمو الطبيعي . كما سيقدم الجدول (٢) تطور ميزان المدفوعات ،